فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز

The idea of the social contract according John Rawls

أ.م.د. لقمان عثمان أحمد
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

م.م. أحمد عبد الرسول جعفر
قسم القانون/ كلية الحدباء الجامعة

المستخلص

حاول جون رولز أن يجدد أفكار العقد الاجتماعي وكذلك الفكر الليبرالي بطرح تصور يستوعب التطور الحاصل للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدول الليبرالية؛ هادفاً من ذلك تحقيق نظام من العدالة عبر مبدأين أساسيين هما مبدأ الحرية ومبدأ الاختلاف أو التفاوت، إذ يُكفل عن طريقهما تحقيق التوازن بين طبقات المجتمع فضلا عن تحقيق تطبيق فعلي للحقوق والحريات بما يضمن تمتع كافة أفراد المجتمع بها، وعبر إيجاد مؤسسات دستورية قادرة على ضمان إنفاذ هذين المبدأين، وهذا ما يميز عقد جون رولز عن باقي فلاسفة العقد الاجتماعي الآخرين من حيث تركيزه على فكرة العدالة التي تُؤسس على تعاقد الأفراد من وراء ما أسماه رولز بحجاب الجهل.

Abstract

John Rawls tried to renew the main ideas of the so- called social contract, as well as liberal thought in general by providing a vision that accommodates the evolution of the economic, social and political reality in the liberal countries with the aim of achieving a system of justice through two basic principles, namely the principle of freedom and the principle of difference, through which a balance is ensured between the classes of society It achieves an effective application of rights and freedoms to make ensure that all members of society find the them, and through the creation of constitutional institutions capable of ensuring the implementation of these two principles. Rolls called it the veil of ignorance.

المقدمة: Introduction

أسهمت أفكار العقد الاجتماعي وضمن السياق التاريخي الذي ظهرت فيه في تحول فهم أساس وجود الدولة والنظام السياسي من الاتجاه اللاهوتي إلى الاتجاه المتعلق بإرادة البشر، ودعمت هذه النظرية وبالتحديد عند كل من جون لوك وروسو التوجه نحو الديمقراطية وتقييد سلطة الحاكم والإقرار بالحقوق والحريات الأساسية. وعلى الرغم من تراجع شعبية هذه النظرية بعد ذلك إلا أنها لا يزال لها تأثير مهم في الوسط السياسي

والقانوني والحقوقي المعاصر، إذ أعاد الفيلسوف جون رولز طرح هذه النظرية ضمن سياق مختلف يتعلق بدعم الليبرالية الاجتماعية وتحقيق العدالة فأصبح هدف فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز أوسع وأشمل.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في عدة جوانب، أحدها ما يمثله طرح هذا الفيلسوف السياسي من أهمية في بلورة مفهوم جديد للعدالة داخل الفكر الليبرالي بشكل عام، إذ يمثل تجديداً مهماً لهذا الفكر، وكذلك تظهر أهميته في التأثير الكبير الذي تركه هذا المفكر في الأوساط السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص وفي الأوساط الأكاديمية بشكل عام، فضلًا عن قلة البحوث في اللغة العربية التي تناولت هذا الفيلسوف وخصوصاً من الجانب القانوني.

هدف البحث: تسليط الضوء على أهم أفكار جون رولز عن العقد الاجتماعي وبيان نظرته المعاصرة له وكيفية بناء مجتمع أكثر عدالة في ظل نظام ليبرالي يحترم الحقوق والحريات.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في محاول الإجابة عن عدة تساؤلات **:** الأول ما الجديد الذي أضافه جون رولز إلى نظرية العقد الاجتماعي؟ وبماذا يختلف عن فلاسفة العقد الاجتماعي السابقين؟ أما التساؤل الثاني فيتعلق بمدى واقعية أفكار رولز عن العقد الاجتماعي والعدالة، ويتمحور التساؤل الثالث حول المبادئ التي تنتج عن فكرة العقد الاجتماعي، ومدى كفايتها وانسجامها، ومدى إمكانية البناء القانوني عليها دستورياً وتشريعياً.

نطاق البحث: إن طرح الفيلسوف جون رولز واسع وشامل حول فكرة العدالة ومفهومها، ويعد العقد الاجتماعي ركيزة مهمة في نظرية هذا الفيلسوف، ولكن في هذا البحث سنُركز على الجانب القانوني، وبالتحديد فكرة العقد الاجتماعي والمبادئ التي تنتج عنه، دون إغفال عرض الجانب الفكري الفلسفي والسياسي المتعلق بطبيعة الحال بالعقد الاجتماعي.

منهجية البحث: استُعمل المنهج التحليلي في بيان أفكار العقد الاجتماعي عند جون رولز وتوضيحها، عبر تتبع كتابات هذا المفكر عن هذا الموضوع وشروحات أهم الباحثين عن أفكاره وتعليقاتهم.

خطة البحث: ستكون هيكلية البحث عبارة عن مبحثين، فضلا عن مقدمته وخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات، يتناول المبحث الأول منطلقات العقد الاجتماعي عند جون رولز في مطلبين، يبحث الأول أسس العقد الاجتماعي عند جون رولز، ويبين الثاني المبادئ التي تحكم فكرة العدالة المنبثقة من العقد الاجتماعي، أما المبحث الثاني فسيتعرض لتحليل فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز ونقدها، في مطلبين، الأول، يبحث في مميزات العقد الاجتماعي عند جون رولز، والثاني يتناول نقد فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز.

المبحث الأول : منطلقات العقد الاجتماعي عند جون رولز[*1]

The foundations of the social contract according to John Rawls

أعاد جون رولز إحياء فكرة العقد الاجتماعي بعد أن تراجعت منذ منتصف القرن التاسع عشر، وحاول رولز أن يقدم طرحاً جديداً وأكثر شمولية للعقد الاجتماعي، فلم يعد قاصراً على مجرد تسويغ لشرعية الحكم ووجود الدولة، بل يهدف إلى تحقيق أغراض أبعد تتعلق بالعدالة والإنصاف والحرية. فمنطلقات العقد الاجتماعي وأهدافه والمبادئ التي تحكمه تختلف عمّا طرحه مفكرو العقد الاجتماعي السابقين. وسنبين منطلقات العقد الاجتماعي عند جون رولز في مطلبين، الأول سيخصص لأسس العقد الاجتماعي عند جون رولز، والمطلب الثاني للمبادئ التي تنتج عن العقد.

المطلب الأول : أسس العقد الاجتماعي عند جون رولز

The basic structure of the social contract according to John Rawls

يؤكد جون رولز على مدى إمكانية تحقيق مشروعية سياسية في مجتمعات تعددية حديثة، أي إمكان استمرار نظام سياسي ومجتمع مستقر وعادل لمواطنين أحرار ومتساوين، مختلفين من حيث العقائد الدينية والفلسفية والأخلاقية. وكيفية إمكان إيجاد مسوغ أخلاقي لفرض قوانين هي نتاج مؤسسات تمثل أكثرية السكان، وأن تمارس سلطة القسر على الآخرين، فالأمر عند رولز يكمن في الشرعية الليبرالية، فالسلطة السياسية قابلة للتسويغ، حين تمارس طبقاً لما هو متوقع منها، فأساسياتها متمتعة بالتأييد والرضا من جهة جميع المواطنين في ضوء مبادئ ومثل مقبولة لديهم على أنها معقولة وعقلانية[٢]، وهنا يظهر دور العقد الاجتماعي بوصفه أساسًا للاتفاق على هذه المبادئ العقلانية.

وينطلق رولز من فكرة العدالة والاستحقاق عمّا يستحقه كل شخص في الواقع، فرولز ينظر بعين التشكيك الشديد إلى ما إذا كان أي إنسان يستحّق فعلًا موقعه في الحياة؛ إذ كان يعتقد بأنّه حتّى إذا نجح المرء بسبب خياراته الجّيدة فإن خلفّيته أو جيناته ستفّسر لنا، على نحو ما، هذه الخيارات الجيدة، فهو لا يستحّق ما حّققه من نجاح. وكان يعتقد أيضاً

[*1] **ولد جون رولز (١٩٢١- ٢٠٠٢) لأسرة غنية في الولايات المتحدة الأمريكية في بالتيمور أكبر مدن ولاية ميريلاند، وكان والده محامياً، ودرس رولز في جامعة برينستون، وحصل على شهادة الدكتوراه في فلسفة الأخلاق، وعمل أستاذاً للفلسفة في جامعة هارفرد واكسفورد وبريستون وكورنيل، وضع نظريته عن العدالة في كتابه الشهير نظرية عن العدالة (theory of justice) في سنة ١٩٧١ التي تعد بنظر الكثيرين إحدى أهم أعمال الفلسفة السياسية في القرن العشرين. وجعله هذا الكتاب يصبح أحد أهم فلاسفة السياسة المعاصرين، وله مؤلفات أخرى أعاد فيها صياغة نظريته عن العدالة كما في كتابه العدالة كإنصاف، وكتاب الليبرالية السياسية، وأيضا كتابه قانون الشعوب ومحاضرات في فلسفة الأخلاق. ينظر: موسوعة كيمبرج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين، المجلد الثاني، تحرير تيرنس بول، ريتشارد بيللامي، ترجمة: مي مقلد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٤٩٢؛ د علي عبود المحمداوي، الفسلفة السياسية، ط١، دار الروافد الثقافية، بيروت،٢٠١٥، ص١٧٦.**

[٢] **. فرانك أ. ميتشلمان، رولز عن النزعة الدستورية والقانون الدستوري، في : صموئيل فريمان، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة، جون رولز أنموذجاً، ترجمة، فاضل جتكر، ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٨٣.**

بأن المرء لا يستحقّ بعض النتائج الجّيدة أو السّيئة القائمة على خصلة أو فعل ما (مثل يقظة الضمير، أو الموهبة، أو اتّخاذ قرار بالاجتهاد في العمل) إلا إذا كان المرء يستحّق تلك الخصلة أو الفعل؛ لكنّ كلّ خيار يتّخذه المرء ينتج في نهاية المطاف عن جيناته أو ظروفه، وكلاهما لا يستحقّهما المرء، طبقا لرولز؛ وبهذا يخلص إلى أن مظاهر اللامساواة في نتائج التجارب الحياتية لا يمكن تسويغها على أساس الاستحقاق أو الجدارة[١]. وهذا يقود إلى ضرورة تحقيق أكبر قدر من الإنصاف وتقليل الفوارق بين الناس لأن أغلب هذه الفوارق تأتي لا عن الاستحقاق بل بسبب عوامل وظروف مختلفة، وقد تكون ذات طابع عبثي فلا يجوز عدّ هذه الاختلافات مشروعة إلا إذا كانت فيها فائدة على الأضعف من الافراد، وكما سيأتي ذكره في البحث.

يربط جون رولز فكرته عن العدالة بنظريات العقد الاجتماعي، وبالتحديد ما طرحه كل من جون لوك وجان جاك روسو وايمانويل كنت وعلى أساس الفكرة المركزية في هذه النظريات، وهي أن تكون مبادئ العدالة موضع اتفاق بين الأفراد، فهناك إذن مجموعة من الأفراد مطلوب منها أن تقرر بشكل نهائي ما الذي يعد عدلاً في المجتمع أو لا يعد كذلك، وبعد ذلك النظام السياسي الذي سيترتب على هذا العقد[٢].

ويطرح رولز تمييزاً مهماً يبين فيه اختلاف عقده الاجتماعي عن من سبقه من الفلاسفة، إذ يؤكد على أن الفكرة الأساسية في هذا العقد هي مبادئ العدالة الأساسية للمجتمع أي تلك المبادئ التي يقبلها في وضعية أولية من المساواة بين الأفراد الأحرار والعقلانيين، وتنظم على ضوء هذه المبادئ في اتفاقات لاحقة بعد ذلك تحدد أنوع التعاون الاجتماعي وتبينه الذي يمكن أن يتم بينهم وأشكال الحكم التي يمكن إقامتها[٣]، فالعقد عند جون رولز يرتبط بالدرجة الأساس بمبادئ العدالة الأساسية لإقامة مجتمع تتوافر فيه المساواة الحقيقية وليست الصورية، أما شكل النظام السياسي فهو نتيجة لاحقة مترتبة على هذا الاتفاق الأصلي، وهدفه تحقيق هذه المبادئ والحفاظ عليها، وهو بذلك يمكن أن يكون مختلفًا من دولة إلى أخرى، ولكن وبطبيعة الحال لابد أن يكون ديمقراطياً وكما سنرى ضرورة ذلك في أثناء هذا البحث.

وهنا يطرح سؤال عن كيفية قبول الأفراد واتفاقهم على هكذا عقد يحقق العدالة، وما هي العدالة التي يسعى إليها في هذا العقد؟ وللإجابة عن السؤال الأول لابد من توضيح فكرة مركزية عند رولز، ألا وهي فكرة حجاب الجهل (the veil of ignorant) أو ما يسمى أيضا بالوضع الأصلي حسب نظريات العقد الاجتماعي. يمهد رولز لذلك في كتابه نظرية في العدالة بالقول:

---

[١] . جيسون برينن، مقدمة في الفلسفة السياسية، ترجمة: علي الحارس، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠١٩، ص٥٠.

[٢] . مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة محمد هناد، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٨٥.

[٣] . مراد دياني،حرية- مساواة- اندماج اجتماعي، نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٤، ص٨٩.

(لقد ذكرتُ أن الوضع الأصلي هو الوضع الاجتماعي المبدئي المناسب الذي يضمن أن تكون الاتفاقات الأساسية التي يتم التوصل إليها فيه منصفة . هذه الحقيقة هي التي تقود إلى التسمية "العدالة إنصافاً". يتضح إذن أنني أريد القول إن تصورا واحداً للعدالة معقولاً أكثر من غيره، أو أنه قابل للتسويغ مقارنةً بغيره، إذا قام أشخاص عقلانيون في الوضع المبدئي باختيار مبادئه بدلاً من اختيار مبادئ الآخر بالنسبة إلى دور العدالة. وهذا يتطلب ترتيب تصورات العدالة حسب قبولها لدى أشخاص في مثل هذا الوضع. عند فهمها بهذه الطريقة يمكن معالجة التساؤل المتعلق بالتسويغ عبر حل مشكلة التفكير القصدي: علينا التحقق من المبادئ التي سيكون من العقلانية تبنيها بافتراض الوضع التعاقدي. وهذا يربط نظرية العدالة مع نظرية الاختيار العقلاني)[١].

هنا يوضح رولز فكرة الاختيار العقلاني لتسويغ كيفية اختيار الأفراد في الوضع الأصلي نظامًا للعدالة من عدة أنظمة أخرى مطروحة، وهذا الاختيار مرتبط بحساب تحقيق منافع للجميع وخسائر أقل للجميع، ولكن كيف سيقومون بذلك؟

هنا تظهر فكرة حجاب الجهل التي يعبر عنها رولز بالقول (قد افترض إذن أن الأطراف لا يعرفون أنواعاً معينة من حقائق معينة. في المقام الأول، لا أحد يعرف مكانه في المجتمع، طبقته الاجتماعية أو وضعه الاجتماعي؛ ولا يعرف نصيبه من التوزيع المتعلق بالإمكانات والموجودات الطبيعية، وذكاءه وقوته، وما شابه ذلك. ولا أحد يعرف أيضاً تصوره للخير، خصوصيات خطته العقلانية للحياة، أو حتى السمات الخاصة لوضعه السيكولوجي مثل مناهضته للخطر أو خضوعه للتفاؤلية أو التشاؤمية. أكثر من هذا، أفترض أن الأطراف لا يعرفون ظروف مجتمعهم الذاتي الخاصة. بمعنى أنهم لا يعرفون وضعه الاقتصادي والسياسي، أو المستوى الخاص بالمدنية وبالثقافة الذي يمكن تحقيقه. ليست لدى الأشخاص في الوضع الأصلي معلومات مثل الجيل الذي ينتمون إليه. هذه القيود الأوسع على المعرفة مناسبة جزئياً؛ لأن التساؤلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية تنشأ بين الأجيال وكذلك ضمنها، على سبيل المثال، التساؤل المتعلق بالمعدل المناسب للادخار الرأسمالي، والسؤال المتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة الطبيعية. هناك أيضاً، نظرياً، بكل الأحوال، التساؤل المتعلق بسياسة جينية معقولة. في هذه الحالات أيضاً، من أجل استمرار تطبيق الفكرة المتعلقة بالوضع الأصلي، يجب ألا يعرف الأطراف الظروف الطارئة التي تضعهم في حالة نزاع. يجب عليهم اختيار مبادئ يكونون مستعدين للعيش مع عواقبها مهما يكن الجيل الذي ينتمون إليه[٢].

فلو فرضنا اجتماع الأفراد نفسهم دون وجود حجاب الجهل أي الاجتماع بالوضع الحالي من أجل الاتفاق على مبادئ معينة للعدالة ستكون هناك صعوبة شديدة في الاتفاق؛ إذ ستتدخل المصالح والمعتقدات الدينية والأخلاقية والأوضاع الاجتماعية في

---

[١] . جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة: د. ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص٤٦.

[٢] . المصدر نفسه، صص١٨١- ١٨٢.

اتخاذ القرار، فبعض الناس غني والآخر فقير وبعضهم سليم الجسد والآخر ضعيف الجسد، وكذلك تؤثر الانتماءات للأقليات الدينية والعرقية والثقافية. أي ستكون هناك عوامل كثيرة تمنع التوصل لعقد منصف، أو إذا تم التوصل فهناك شك في مدى عدالته[١].

أما الوضع الذي نحن بصدد الحديث عنه والذي سيجد المتفاوضون فيه أنفسهم فهو ما يسميه رولز بالوضع الأصلي (The Original Position) بحيث تكون هناك مجموعة متفاوضين كل فرد فيها يتميز بالحكمة العامة والجهل الخاص، وكل واحد منهم يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية لكنه يجد نفسه عاجزًا عن التمييز بين ملامحه وملامح الآخرين، وفي ظل هذا الوضع لابد لهم من أن يحاولوا لبلوغ مبادئ للعدالة تنتفي فيها المفاضلة بين الأشخاص بحيث يمكن أن يستفيد منها أي إنسان أيا كان، وبناء على هذا يتم الاتفاق بين المتفاوضين كافة على ضرورة التزام الحياد إزاء المبادئ المطروحة وعدم تحيزها، بل يتم اتفاقهم حتى على ضرورة وضع ذوي الامتيازات الأدنى في الحسبان في هذه المبادئ، ذلك أن أهمية نظرية العدالة لا تتحقق إلا حينما تأخذ مصلحة الفئة الأقل حرمانا والأكثر ضعفاً[٢].

من هذا المنطلق سيكون واضحا ألّا أحداً يكون متميّزا عن الآخر في اختيار هذه المبادئ، باعتبار موضوعيّة هذا الاختيار ذاته، الّذي من المفروض أن يتّم في ظروف مستقلّة عن كل الرّغبات الإنسانية، وعن كل المفاهيم التي يكونها كل واحد عن خيره الخاص[٣].

فالحالة الأصلية تتطلب أن يكون هناك حاجز يمنع الأشخاص من معرفة مواقعهم في الوجود الحقيقي سواء من حيث الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الجيل أو العلم... الخ، والحكمة من وراء ذلك واضحة أي حتى يكون الاتفاق على العقد بعيداً عن الانحيازات المصلحية التي يتمسك بها الأفراد في حال معرفتهم لوضعهم في الواقع الفعلي، فينعدم الحياد بسبب المصالح الضيقة لكل فرد.

وبما أن الأفراد يجهلون وضعهم في الواقع الفعلي، فهذا سيترتب عليه نتائج في خياراتهم للعدالة، ويبين ذلك رولز: (لنأخذ الآن وجهة نظر أي شخص في الوضع الأصلي. لا توجد طريقة بالنسبة له للفوز بمزايا خاصة لنفسه. ولا توجد، من جهة أخرى، أسباب منطقية لخضوعه لأضرار خاصة. بما أنه ليس معقولاً بالنسبة له توقع أكثر من حصة متساوية في التقسيم للخيرات الأولية الاجتماعية، وبما أنه ليس عقلانياً بالنسبة له الموافقة على الأقل، والشيء المعقول هو إقرار مبدأ للعدالة يتطلب توزيعاً متساوياً بوصفه خطوة أولى. بالفعل، هذا المبدأ واضح جداً بافتراض التماثل الخاص

---

[١] . ينظر: مايكل ج. ساندل، العدالة وما الجديد الذي يعمل به؟ ، ترجمة مروان رشيد، ط١، جداول للنشر والترجمة، بيروت، ٢٠١٥، ص١٦٠.

[٢] . بو زيد بو مدين فلسفة العدالة في عصر العولمة، العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ٢٠٠٩، ص١٤٤ ؛ نقلا عن: هالة صدقي ناصر الساعدي، الليبرالية والآخر في فكر جون رولز، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص ٨١.

[٣] . مطالسي حمي نور الدين، فلسفة العقد الاجتماعي الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ٢٠٠٩، ص٨٦.

في الأطراف الذي سيحدث لكل شخص فوراً. بالتالي يبدأ الأطراف بمبدأ يتطلب حريات أساسية متساوية للجميع، وكذلك تكافؤ منصف للفرصة وتقسيم متساوٍ للدخل والثروة)[١].

بمعنى سيقرر الأفراد في الوضع الأصلي الاتفاق على مسائل أساسية تمثل نقطة انطلاق عادلة لكل فرد يمكن كل واحد منهم عبرها أن يطور ذاته ووضعه انطلاقاً من هذا الأساس المشترك الذي يتساوى فيه الأفراد كلهم.

يرتبط الأمر إذن بإرادة الأفراد الأحرار الذين يضعون شروطاً منصفة لتحكم المجتمع، فالأمر ليس متعلقًا بقانون إلهي أو أخلاقي يبين هذه الشروط المنصفة؛ لأن الأفراد استنادا إلى فرضية وجود تعددية معقولة لا يتمكنون من الاتفاق على سلطة دينية أو أخلاقية عليا، فالأمر إذن منوط بالاتفاق، اتفاق منصف، وهذا الاتفاق مشروط بعدم وجود تمايز بين هؤلاء الأفراد في المساومة أو وجود تهديد ضد بعضهم أو إكراه أو خديعة أو غش[٢].

المطلب الثاني: المبادئ التي تحكم فكرة العدالة المنبثقة من العقد الاجتماعي

Principles that govern the idea of justice emanating from the social contract

هناك مبادئ يضعها جون رولز بوصفها ضرورة لكي تتحقق فكرته عن العدالة الاجتماعية والتي هي نتاج العقد الاجتماعي وخيارات الأفراد الأحرار من خلف حجاب الجهل سابق الذكر فما هي هذه المبادئ ؟ يذكر رولز مبدأين وهما:

أولاً: يجب أن يحصل كل شخص على حق متساوٍ في المخطط الأكثر اتساعاً من الحريات الأساسية المتساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين (مبدأ الحرية).

ثانياً: يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص، ويكون الالتحاق بالمواقع وبالمناصب مفتوحاً للجميع[٣] (مبدأ الاختلاف).

المبدأ الأولي هدف إلى ضمان الحريات والحقوق المتساوية للجميع فهو ينطلق من فرضية بأن لكل شخص حقًا مساويًا للآخرين، والحريات الأساسية الأكثر أهمية هي الحريات السياسية كالحق في التصويت وتولي المناصب العامة وحرية التعبير والاجتماع. أما المبدأ الثاني فيتعلق بتأسيس العدالة الاجتماعية بصورة منصفة لا تلحق الضرر بأحد على الرغم من وجود تفاوت في توزيع الثروات[٤].

المبدأ الأول يمثل تجريدًا عامًا وتكرارًا لفكرة الحقوق والحريات المتساوية للجميع دون تمييز مسبق، وهو مسلم به في الفكر الليبرالي الحديث، ولكن المبدأ الثاني فيه

---

[١] . جون رولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص١٩٨.

[٢] . ينظر: جون رولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة: د. حيدر حاج حسين، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٠٦.

[٣] . جون رولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص٩٢.

[٤] . ينظر: جان فرانسوا دوريتي، فلسفات عصرنا، ترجمة: إبراهيم صحرواي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٠٩.

إضافة جديدة من رولز لأنه يتحدث عن ربط التفاوت بين الأفراد بتحقيق مصلحة معينة، فما هذه المصلحة التي تسوغ وجود التفاوت في توزيع الثروات؟

يطبق المبدأ الثاني، في التقريب الأول، على توزيع الدخل والثروة وعلى تصميم المنظمات الذي يستفيد من الفروق في السلطة والمسؤولية. في حين لا توجد حاجة لجعل توزيع الدخل والثروة متساوياً، يجب أن يكون لمنفعة كل شخص، وفي نفس الوقت، يجب أن تكون مواقع السلطة والمسؤولية متاحة للجميع. ويطبق المبدأ الثاني عن طريق جعل المواقع مفتوحة، ومن ثم، بالخضوع لهذا القيد، ترتب اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بحيث ينتفع منها كل شخص[١].

ولتوضيح هذه الفكرة أكثر، لنفترض أننا نوزع ثروات المجتمع بصورة متساوية على الجميع وأن الجميع يعلمون بأن هذا التوزيع يستمر بهذه الصورة فإن ذلك قد يسهم في إضعاف الحافز على العمل والتعلم والاستثمار والادخار، ويؤثر في النهاية في هذا التوزيع العادل، والحل في أن تكون اللامساواة مشروعة إذا كانت تعود بالنفع بصورة مستدامة على الأقل حظًا أو الأكثر حرماناً في المجتمع، سواء كان ذلك بسبب ولادتهم في أسرة أو بيئة معينة أو بمواهب معينة أم بسبب طوارئ وعوامل مختلفة يواجهونها أثناء حياتهم[٢].

والسماح ببعض التفاوت يعني منح بعضهم ثروة أكبر من بعضهم الآخر، ويبين مايكل سندل هذا المبدأ بأمثلة واقعية، فمثلا منح الأطباء راتبًا أعلى من سائقي الباصات، ثم بعد ذلك يمكن تحسين وضع من يملكون القليل عبر منح الفقراء تأميناً صحياً، فهنا يطبق مبدأ التفاوت الذي نادى به رولز؛ إذ سيستفيد الأضعف، لكن ماذا عن الإيرادات الضخمة التي يحصل عليها مثلا رياضي مشهور أو رجل أعمال، هل يطبق عليها المبدأ ذاته؟ نعم يطبق عليها حسب نظرية رولز من حيث إذا كانت هذه الثروة تصب في صالح الفقراء كمثال وجود نظام ضرائب تصاعدي يفرض الضريبة على الغني ليوفر الصحة والتعليم والرفاه للفقراء، فاذا كان كذلك فإن هذه الثروة لا تتعارض مع نظرية رولز[٣].

وهذا يؤكده رولز بالقول بأن مبدأ التفاوت يقضي بأنه مهما عظمت حالات عدم اللامساواة في الثروة والمدخول، ومهما كانت إرادة الناس للعمل لكسب حصصهم أكبر من الناتج، فإن حالات اللامساواة القائمة يجب أن تسهم وبكفاءة في فائدة الأقل حظاً وانتفاعاً، وإلا فالمساواة غير مسموح بها[٤].

فهناك نوع من السعي لتحقيق الانسجام والإنصاف على الرغم من التناقض الموجود بين المساواة التامة في المبدأ الأول أي مبدأ الحرية، وعدم المساواة في المبدأ الثاني أي مبدأ التفاوت عبر تسويغ التباينات في الواقع الاجتماعي من أجل استمرار ضمان بقاء النظام والمساعدة في تحسين واقع حال المحرومين أيضًا.

---

[١] . جون رولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق،ص ٩٤.
[٢] . ينظر: مراد دياني، مصدر سابق، ص٩٧.
[٣] . ينظر: مايكل ج. ساندل، العدالة وما الجديد الذي يعمل به؟، مصدر سابق، ص١٧١.
[٤] . جون رولز، العدالة كإنصاف، مصدر سابق، ص١٨٢.

إن رولز يعمل على تحييد الأمور العارضة، من أجل وضع جميع الأفراد على مستوى خط انطلاق واحد، ومع ذلك فهو باقتراحه لمبدأين أحدهما جوهره المساواة، والآخر جوهره اللامساواة، يثير تساؤلاً مفاده، لماذا المساواة واللامساواة معاً؟ يعود ذلك إلى أنه في نظام يعتمد المساواة المطلقة يمكن أن تبلغ الانتاجية مستويات متدنية، إلى حد يتضرر فيه حتى الشخص الأقل دخلا، إذ توجد درجة تصبح عندها إعادة توزيع المداخيل ذات نتائج عكسية. من هنا يدخل مبدأ الاختلاف حيز الفعل، فيضع في جزئه الأول الحدود التي يجب ألا تتخطاها هذه الأشكال من اللامساواة، حتى تعد أفضل من أشكال أخرى أكبر منها، وأفضل كذلك من قسمة متساوية، كما يعمل هذا المبدأ في جزئه الثاني بقدر الإمكان على إلغاء أشكال التفاوت الناجمة عن الاختلاف في السلطة والمسؤولية[١].

فهناك محاولة من رولز لإقامة نوع من التناغم بين الاستحقاق والمساواة[٢]، بحيث لا يختل التوازن داخل المجتمع ويعرقل الإبداع والتطور باسم المساواة فهو يحاول أن يتجنب مساوئ الليبرالية النفعية التي قد تقود إلى زيادة الحرمان من المزايا الاجتماعية، ويتجنب الطرح الاشتراكي الذي قد يقود إلى إضعاف روح المنافسة والعمل والإنتاجية.

وهذا المبدأ يتضمن أيضا ناحية براغماتية تهدف إلى الحفاظ على النظام، فعبارة ينتفع بها كل شخص الواردة في هذا المبدأ تعني ضمن هذا السياق أن مساعدة الأكثر حرماناً أو الأقل حظاً في أن يندمجوا بصورة أفضل داخل النظام العام للمجتمع تعد في صالح الأكثر حظاً الذين سيخسرون كل شيء إن قرر الأقل حظاً تدمير هذا النظام[٣].

مما سبق يتضح أن المبدأين لابد أن يحكما المجتمع فهما حجر الزاوية أو الأساس الذي سيبنى عليه التنظيم السياسي والاجتماعي بعد ذلك.

إن اختيار المبادئ الأساسية للعدالة هو مرحلة أولى فقط في سلسلة إقامة العدالة الاجتماعية على مراحل، فالمرحلة التالية ستكون المرحلة الدستورية؛ إذ يتم فيها اختيار المؤسسات بما يتفق مع مبدأ العدالة مع أخذ ظروف كل مجتمع في الاعتبار، ويؤدي عمل هذه المؤسسات بدوره إلى قرارات اجتماعية في المراحل اللاحقة عن طريق التشريع المناسب وحسب ما يدعوه رولز بالمرحلة التشريعية، ويُسار خطوة خطوة إلى الامام لتحقيق واقع اجتماعي عادل[١]، فالدستور الذي سيكتبه الأفراد لابد أن يصاغ على ضوء المبدأين السابقين، وعلى نحو يضمن بالتالي أن تجيء سائر التشريعات بعد ذلك

---

[١] . رباني الحاج، العدالة والقيم الإنسانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ٢٠١٢، ص١٥١.

[٢] . يعرف الاستحقاق بأن يعطى الناس ما يستحقونه، فالناس ينبغي أن يكافؤوا بقدر مشقة الأعمال التي يقومون بها، فالاستحقاق يخفف من شدة المساواة إذا كانت حسابية فقط، فالتفضيل لا يتوافق مع المساواة وهو يضاد طبيعة الأشياء ويعيق التطور، فلابد أن يكمل الاستحقاق المساواة لتصبح الأمور أكثر تناسباً. ينظر: إسماعيل نامق حسين، العدالة بين الفلسفة والقانون، ط١، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤، ص٥٨.

[٣] . ينظر: كريستيان دولاكامباني، الفلسفة السياسية اليوم، ترجمة: نبيل سعد، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٩٧.

[١] . ينظر: امارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة: مازن جندلي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص١٠٥.

متسقة مع أحكامهما، وسيكون الدستور ضامنًا لذلك، ولحرية الفكر والضمير والحريات الشخصية والحقوق السياسية المتكافئة أيضا، والقوانين التي ستسن بعد ذلك لابد أن تكون محكومة بمبدأي العدالة السابقين، وكذلك بالدستور المنبثق عنهما مع مراعاة زوال حجاب الجهل بصورة تدريجية[١].

بمعنى أنه بعد الاتفاق على مبدأي العدالة سيتحول المتعاقدون إلى وكلاء توكل لهم مهمة اختيار النظام السياسي والدستوري الذي ينسجم مع هذه المبادئ، وفي ضوء ذلك تُحدد السلطة الدستورية للحكومة في توازن عام مع الحقوق الأساسية، وهذا يتطلب رفع بعض من حجاب الجهل لكي يدرك الوكلاء الواقع الطبيعي والثقافي للمجتمع، فهناك ستكون مراعاة لخصوصية المجتمعات، ويكون على الوكلاء أن يختاروا الدستور الأكثر عدلاً والأكثر فعالية، وأن يتوافق مع مبدأي العدالة وأن يضمن أن يقود إلى تشريع عادل وفعال[٢].

فعملية تحقيق العدالة عبر العقد الاجتماعي عند رولز عملية فيها استمرارية[٣]، وليس مجرد فعل اتفاق واحد بل يشمل مجموعة اتفاقات أخرى بشرط أن يخضع الاتفاق اللاحق للاتفاق السابق الذي يكون الأساس الأول فيه تحقيق مبدأي العدالة، بمعنى أنه سيكون هناك ضمان لتحقيق الاتفاق الأصلي عبر ضمان تطبيق المشروعية في عمل كافة المؤسسات الدستورية التي انبثقت من الاتفاقات المتتالية.

---

[١] . ينظر: أنطوني دي كرسبني، كينيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة: د. نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٦، ص١٤٨.

[٢] . ينظر: محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز نحو تعاقد اجتماعي مغاير، ط١، دار توبقال لنشر، الدار البيضاء، ٢٠١٤، ص ص ١٤٢ - ١٤٣.

[٣] . إذ إن النظام السياسي سيتكون عبر أربعة مراحل هي : ١. في المرحلة الأولى يكون هنالك الوضع الأصلي، الذي يشكل حالة من التفاوض المنصف تحت حجاب الجهل، ويتمخض عنها الاتفاق أو العقد الاجتماعي المشتمل على مبدأي العدالة.

٢ . في المرحلة الثانية هناك انعقاد لمؤتمر دستوري يتفق فيه الأطراف على أساسيات الدستور والكيفية التي يتم فيها تحويل مبدأي العدالة إلى وثيقة دستورية نافذة ذات سلطة، ويشكل مبدأ العدالة مادة لها، غير أن المبدأ الذي ينطبق عليها هو الأول باعتبار تطابق قاعدة المساواة.

٣ . أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التشريعية التي تسن فيها القوانين، وتنبثق فيها المنظومة القانونية عن هيأة تشريعية تعبّر في قراراتها عن روح الوثيقة الدستورية، وتضع توقعات طويلة الأجل لصالح المجتمع، ومن ثَم تؤدي القوانين التي تسنها إلى بلورة مؤسسات الدولة عامّة، والتي تمثل مجتمع عدالة منصف بحيث تكون هيكليتها في صالح كل فرد، وهكذا ينطبق على هذه المرحلة المبدأ الثاني.

٤. والمرحلة الرابعة هي مرحلة بلورة القواعد الإدارية وتفسير القوانين، ويُتّبع عبرها القواعد عن طريق المواطنين، ومراجعة القوانين من قبل الجهاز القضائي، إذ تحدد حالات تطبيق القوانين والكيفية التي تتلاءم فيها مع الواقع.

ينظر: علي أحمد الخطيب، علاقة الفرد بالسلطة في ليبرالية جون رولز، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة تشرين، ٢٠١٨، ص٨٢.

المبحث الثاني: تحليل فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز ونقدها

Analysis and criticism of the idea of the social contract of John Rawls

ينتمي جون رولز إلى الليبرالية الاجتماعية التي هي محاولة لإصلاح العيوب التي عانت منها الليبرالية الكلاسيكية التي يغيب فيها الاعتناء الواقعي بالعدالة لصالح الحرية، فكانت فكرة العقد الاجتماعي عند رولز هي محاولة لإيجاد صيغة لتحقيق نوع من التوازن بين العدالة والحرية. ويختلف عقد رولز بطبيعة الحال ف في جوانب عن أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي هوبز وولوك وروسو، وأيضا تعرضت أفكار رولز إلى نقد من مختلف الاتجاهات الفكرية، وعليه سنحاول أن نبين فيما يميز فكرة العقد الاجتماعي عند رولز في مطلب أول، وسيخصص المطلب الثاني لبيان النقد الموجه لفكرة رولز عن العقد الاجتماعي.

المطلب الأول: مميزات العقد الاجتماعي عند جون رولز

Characteristics of the social contract of to John Rawls

لابد من الأخذ بنظر الاعتبار المدة الزمنية الممتدة منذ ظهور فكرة العقد الاجتماعي عند هوبز ثم لوك وروسو حتى القرن العشرين حتى النصف الثاني من القرن العشرين، أي عند طرح رولز لأفكاره عن العقد الاجتماعي، وهي مدة طويلة تمتد لعدة قرون، وهذا يترك أثرًا كبيرًا في منطلقات العقد الاجتماعي عند رولز وأهدافه، التي تختلف عمّا طرحه السابقون.

إن فلاسفة العقد الاجتماعي السابقين بشكل عام يركزون على أساس نشوء الدولة، من حيث محاولة إيجاد صيغة لظهور الدولة بعيداً عن التفسيرات اللاهوتية التي كانت سائدة في تلك المدة الزمنية، وكذلك إيجاد أساس لحماية الحقوق الأساسية للأفراد من الانتهاك دون محاولة الدخول في تفاصيل فكرة العدالة كما هو حال العقد عند رولز.

وكان السؤال الذي أرّق فكر الفلاسفة التعاقديين الكلاسيكيين هو: كيف يقبل أناس وُلدوا أحرارًا أو سواسيةً الخضوع لسلطة سياسية؟ فإن السؤال الذي يجيب عنه العقد الرولزي يتعلق بمعرفة المبادئ التي يمكن أن تقبل بها كائنات أخلاقية حّرة، همّها رعاية مصالحها الخاصة، مبادئ لتنظيم المؤّسسات الكبرى التي تدير علاقاتها البينشخصية وتفاعلاتها الاجتماعية، فغرض هذا العقد الافتراضي هو، إذاً، ضبط مبادئ العدالة، انطلاقاً من حالة تتوافر فيها المساواة التامة، وتكون منصفَّة للجميع[١].

وعند تتبع أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي نجد أن توماس هوبز يركز على بيان أساس سلطة الحاكم المطلقة ومصدرها، الذي يستند إلى العقد الاجتماعي عبر قيام الأفراد (الذين كانوا يعيشون في ظل الحالة الطبيعية التي تسبق الدولة في اقتتال وخوف في ظل

[١] . منير الكشو، نظرية جون رولز في العدالة التوزيعية ونقادها، مجلة تبين، العدد ٢١، الدوحة، ٢٠٢١، ص٥٧.

غياب سلطة تنظم الواقع) بالاتفاق على نظام يؤسس للدولة، يتنازلون فيه عن معظم حقوقهم لصالح السلطة من أجل العيش بسلام[١].

فهوبز هدفه تسويغ وجود السلطة المطلقة بوصفها وسيلة لتنظيم المجتمع وحماية الأفراد من بعضهم بعضا ومن المجتمعات الأخرى دون العناية بقضية الحقوق والحريات، وهذا عكس ما ذهب إليه جون رولز الذي يركز بشكل كبير على العدالة بوصفها إنصافًا عبر ضمان الحقوق والحريات الأساسية، سواء كانت مدنية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية من حيث الحد الأدنى لضمان تكافؤ الفرص للجميع.

أما جون لوك فهو يؤسس فكرة العقد الاجتماعي على وجود حقوق طبيعية للأفراد لا يمكن المساس بها وهي الحياة والحرية والملكية، ووظيفة العقد الاجتماعي هي حماية هذه الحقوق، ولهذا يضع لوك قيوداً على السلطة المنبثقة من هذا العقد لضمان حماية الحقوق المذكورة، وتكون وظيفة الحكومة ضيقة في المجال الاجتماعي فلا تمتد إلى ما وراء وظيفة الحد الأدنى، وهي حماية النظام العام والملكية والقيام بالدفاع عن المجتمع من العدوان الخارجي وضمان تنفيذ التعاقدات[٢]، فحقوق الأفراد لا تكون عند لوك موضوعًا للتنازل الكامل بل هو تنازل مشروط يخضع لبعض القيود، فهو يتنازل عن جزء من حقوقه وسيادته ويحتفظ لنفسه بممارسة الجزء الآخر المتعلق بالحياة والكرامة[٣].

يؤسس لوك طرحه على أساس القانون الطبيعي بوصفه مقدمة للعقد الأصلي؛ إذ يفترض أن البشر انضموا إلى بعضهم بعضًا في المجتمع من أجل الاتحاد، بهدف ايجاد سبل لضمان بقائهم وحرياتهم وممتلكاتهم، فالغاية الأساسية من وضع الأفراد أنفسهم تحت تصرف الحكومة هو الحفاظ على ما لهم وما عليهم، لكن الأمر يختلف عند رولز فهو يرفض تأسيس العدالة على غايات أو رغبات يقال إنها تعبر عن معطًى طبيعيًا كالسعي إلى السعادة أو حماية الملكية؛ لأنها تؤسس العدالة على بعض المصادفات الطبيعية وتقلب الأولوية بين الأنا وغاياته عبر تصور الانسان ذاتاً بغيات مسبقة، بدلا من النظر إليه من حيث هو ذات تريد غايات اختارتها هي[٤].

ويختلف في عدم تدخل الدولة المنبثقة من العقد الاجتماعي في مفاصل الحياة إلا بشكل ضيق، يكون ضروريًا عند لوك من أجل عدم المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم، وهذا ما لا نجده في عقد رولز؛ إذ يكون تدخل الدولة مهمًا من أجل ضمان تمتع الجميع بالحقوق والحريات ولو بالحد الأدنى، فبدون تدخل الدولة لا يمكن ضمان ذلك، وهذا واضح من المبدأ الثاني الذي طرحه جون رولز، مبدأ التفاوت أو الاختلاف السابق الذكر الذي يؤكد على أن السماح بالتفاوت في الوضع الاقتصادي يكون مسوغاً فقط في حالة

---

[١] ينظر : د. محمد عبد الله الملاح، تطور الأنظمة السياسية عبر العصور، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢٣؛ د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط٧، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٦٣.

[٢] . ينظر: اندرو هيود، مدخل إلى الأيدولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص٦٤.

[٣] . د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط٢، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص٦٢٧.

[٤] . مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، مصدر سابق، ص ص٢٠٢- ٢٠٣.

استفادة الأضعف والأقل حظاً منه، وهذا يتطلب تدخل الدولة بطرائق مختلفة، منها فرض الضرائب التصاعدية وإقامة المشاريع ودعم التعليم والصحة.

فجون لوك هو رائد الليبرالية الكلاسيكية التي ترفض تدخل الدولة خصوصاً في الجانب الاقتصادي إلا بنطاق ضيق وهو ما يعرف بالدولة الحارسة[١]، التي يكون هدفها تحقيق الأمن والعدالة والدفاع بالدرجة الأساس[٢]، فيؤكد لوك أن السلطة لا يمكنها أن تذهب إلى أبعد ما تتطلبه المصلحة العامة التي تتحدد بحماية الحياة والحرية والملكية[٣].

ويختلف رولز بطبيعة الحال عن لوك بأطراف العقد، فهو أقرب لروسو من لوك؛ إذ يضع الأخير الحاكم طرفاً في العقد، في حين يكون الحاكم عند روسو أقرب للوكيل من أطراف العقد الذين هم عبارة عن الشخص الجماعي الذي يمثل مجموع الأفراد من جهة وكل فرد من أفراد الجماعة من جهة أخرى[٤] ، في حين يكون العقد عند رولز بين الأفراد فقط في حالة افتراضية، ينتج عنه النظام السياسي ضمن الشروط التي يضعها المتعاقدون.

وبالنسبة لروسو فهو يركز في عقده على الإرادة العامة التي تتحكم بالمجتمع والدولة، والتي هي نتاج تنازل الأفراد بصورة متساوية لصالح الإرادة العامة، فالأفراد يعدون أنفسهم جسدًا واحدًا له إرادة واحدة تهدف إلى تحقيق البقاء المشترك ورفاهية العيش العامة[٥].

وهذه الإرادة يمكن أن تقيم العدالة وتحفظ حرية الأفراد جميعا بصورة متساوية، فالحرية هي نقطة مركزية في العقد الاجتماعي عند روسو.

فروسو يشدد على أهمية الحرية والمساواة، والمساواة عنده هي بمعنى مساواة الحريات أي مساواة الاستقلال الذاتي، فهو يريد إقامة مجتمع على أساس الحرية والاستقلال الذاتي للكل، كي يصبح الجميع متساوين في الاستقلال الذاتي، فالمساواة عند روسو ليست إلا تعميم للحرية وعدم قبول كون الحرية امتيازاً[٦]، فالحرية هي صنو المساواة والعلاقة بينهما عضوية، كما يؤكد روسو، إذ إن طبائع الأشياء تحاول بشكل دائم تدمير المساواة أو عرقلتها، ولكن يمكن للتشريع المنبثق من الإرادة العامة أن يمنع ذلك، ويحفظ المساواة والحرية، وقد أدرك رولز ذلك وتأثر به من حيث محاولة تحقيق نوع من التوازن بين الحرية والمساواة عبر الاتفاق على مبادئ توجه التشريعات التي

---

[١] . ينظر: بسام حازم عبد المجيد الشيخ، من الدولة الشخصية إلى دولة المؤسسات، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٧،ص٢٠٥.

[٢] . ينظر حول وظيفة الدولة الحارسة وخصوصاً من الناحية الاقتصادية والمالية: د.عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، المكتبة العالمية، بيروت، ب.ت، ص٢٧-٣٠؛ د. ماجدة شلبي، المالية العامة قضايا ورؤى معاصرة في ظل التحول في دور الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٨.

[٣] . د. محمد كامل عبيد، نظرية الدولة، ط٤، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠١١، ص٤١٧.

[٤] . ينظر: د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ص٣٠- ٣١.

[٥] . ينظر: جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة: عبد العزيز لبيب، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١، ص٩٣، ٢٠٠.

[٦] . د. منذر الشاوي، الإنسان والعدالة، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦، ص٨٩.

تحكم المجتمع إلى تحقيق العدالة المستدامة، فضلا عن أن مبدأ التفاوت الذي وضعه رولز يضمن الحدود الدنيا من المساواة[١].

ويعبر رولز عن اختلافه عن مفكري العقد الاجتماعي السابقين بالقول: إن هدفي هو تقديم تصور للعدالة يمكّن من تعميم مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الشهيرة ورفعه، ومن أجل القيام بهذا علينا ألا نفكر بالعقد الأصلي على أنه عقد لدخول مجتمع معين أو إعداد شكل معين للحكومة. وبدلا من ذلك، إن الفكرة الموجهة هي أن مبادئ عدالة البنية الأساسية لمجتمع ما، هي هدف الاتفاقية الأصلية أو موضوعها، إنها المبادئ التي سوف يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون يعتنون بتحقيق مصالحهم الذاتية في وضع مبدئي من المساواة على أنها تحدد الشروط الأساسية لرابطتهم. ويجب أن تنظم هذه المبادئ جميع الاتفاقيات الأخرى، إنها تعين أنماط الشراكة الاجتماعية وأشكال الحكومات التي يمكن تأسيسها، وهذه الطريقة في النظر إلى مبادئ العدالة سوف أدعوها العدالة إنصافا[٢].

إن القضية المحورية عند رولز هي إعادة العدالة وتفعيلها داخل بنية المجتمع، لأن في ذلك تحقيقاً للمبادئ التي يجب أن يتمتع بها المجتمع الذي يفترض كونه ليبراليا، ومن ثم حاولت نظرية العدالة عند رولز إعادة القيمة الدستورية للديمقراطية، التي افتقدت الكثير من معانيها بسبب التطرف في الفردية التملكية الرأسمالية[٣]، التي هي في جانب منها نتاج لبعض أفكار العقد الاجتماعي السابقة، وبعضها نتاج لأفكار النفعية التي حاربها رولز بشدة، فهو كمن يحاول أن يصحح المسار الليبرالي ليكون أكثر عدالة.

ويمكن القول بأن رولز قريب من أفكار الديمقراطية الاجتماعية[٤] من حيث السعي إلى تجاوز فكرة الديمقراطية التي تركز على الجانب السياسي فقط دون الاجتماعي.

فرولز يبين بأن عقده لا يقتصر فقط على تسويغ وجود الدولة وشرعيتها وشكلها وتفسيرهم، بل هو يمتد لمجالات أخرى أوسع تتمثل بتحقيق العدالة والمساواة مع الحفاظ على الحريات الفردية وتطوير قدرات الأفراد. بمعنى أن عقد رولز هو عقد أكثر شمولية من حيث النطاق عن باقي مفكري العقد الاجتماعي السابقين.

ولم يعتمد رولز فكرة حالة الطبيعة بوصفها نقطة مرجعية كما عهدناها لدى فلاسفة العقد الاجتماعي من أمثال لوك وروسو وهوبز؛ فلأنها لا تتوفّر على شروط الإنصاف، ففي الحالة الطبيعية تكون قدرات الأفراد على المساومة متفاوتة، بسبب عدم التكافؤ

---

[١] . ينظر: محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، بحث في نموذج رولز، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ص١٠٠-١٠١.

[٢] . جون رولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص٣٨.

[٣] . ينظر: محمد فتحي القرش، موقف جون رولز من الفردية، دراسة تحليلية، مجلة أنساق، المجلد ٤، العددان ١، ٢، جامعة قطر، ٢٠٢٠، ص٨٠.

[٤] . يذهب بعضهم إلى أن للديمقراطية وجهين، الأول سياسي يركز على ممارسة السلطة والثاني اجتماعي، فالديمقراطية الاجتماعية تركز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع في محاولة لاستبعاد عدم المساواة بسبب مصادفات الحياة الاقتصادية، وأن يكون الفرد في مأمن من كل قهر سببه الحاجة للعمل ويستطيع الحصول من المجتمع على الحماية ضد مخاطر الحياة. ينظر : د. منذر الشاوي، الإنسان والعدالة، مصدر سابق، ص ص ٩٢-٩٤.

بينهم، من حيث المواهب الطبيعية والموارد الأولية والقوى الجسمانية والذهنية، مما يمكنهم من إقرار الترتيبات والمبادئ التي تخدم مصالحهم في العقد الاجتماعي المبرم[١].

وهناك جانب آخر يختلف فيه رولز عن بعض مفكري العقد الاجتماعي، وهو أن عقد جون رولز لا يتعلق بالقانون الداخلي للدولة فقط بل امتد ليشمل القانون الدولي أيضا، أو ما يطلق عليه رولز قانون الشعوب؛ إذ يحاول أن يطبق العقد الاجتماعي وما يرتبط به من فكرة حجاب الجهل والوضع الأصلي والمبادئ التي ستنتج من الاتفاق بين ممثلي الشعوب والقانون الذي سيحكم علاقات الدول فيما بينها وفق المبادئ التي يتفق عليها[٢].

ولابد من الأخذ بنظر الاعتبار الفارق الزمني الكبير بين رولز ومفكري العقد الاجتماعي السابقين، وكذلك الظروف والاشكالات التي تعامل معها رولز، والتي تتمثل بالدرجة الأساس في محاول إيجاد صيغة أكثر عدالة للنظام الليبرالي بعد أن تعرضت الليبرالية الكلاسيكية إلى هزات وانتقادات واسعة؛ بسبب عدم اعتنائها بفكرة العدالة الاجتماعية، فرولز وضع أفكاره تحت تأثير تغيرات الواقع في العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية من حيث أجواء الحرب الباردة وسيادة أفكار ماينارد كينز على اقتصاديات أغلب دول العالم الرأسمالي، التي تتطلب نوعاً من تدخل الدولة في الاقتصاد، وهو أيضا عاصر بوادر تراجع هذه الأفكار لصالح توجهات الليبرالية الجديدة التي تؤمن بالسوق فقط، ولا تعتني بفكرة العدالة الاجتماعية، فحاول رولز أن يقدم أساسًا عقلانيًا لفكرة العدالة بوصفها إنصافًا، فأهم مميزات عقد رولز مركزية فكرة العدالة فيه واعتنائه بفكرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون إهدار الحقوق المدنية والسياسية.

المطلب الثاني: نقد فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز

The criticism of the idea of social contract of John Rawls

تعرضت أفكار جون رولز عن العدالة لنقد كبير ومن مختلف المدارس الفكرية، وكان لفكرة العقد الاجتماعي حصة كبيرة من هذا النقد.

ينطلق النقد الأساسي لعقد رولز من فكرة العقد ذاته أي الاتفاق الأصلي بين الأفراد، بالنسبة للقائلين بنظرية العقد لم يكن عقدا تاريخيا فعلياً بل مجرد افتراض، وعليه لا تتوقف صحة بنوده على وجوده واقعياً بل على أن هذا الاتفاق كان سيقع بهذه الصورة لو توفرت الشروط الافتراضية المطلوبة، ولكن عقد رولز أكثر خيالياً؛ إذ إنه لم يقع في الحياة الفعلية فحسب بل يبدو وكأنه وقع بين نوع من الكائنات لم توجد أبدًا، فنظرية رولز افتراضية؛ لأنها أولاً تتخيل واقعة لم تقع، وثانياً لأنها تتعلق بنوع من الكائنات لم توجد هي الأخرى أبداً[١]، وهذا النقد للوضع الأصلي الذي يكون فيه الأفراد عند الاتفاق.

---

[١] . منير الكشو، مصدر سابق، ص٥٧.

[٢] . يصف رولز حالة الوضع الأصلي وحجاب الجهل بالنسبة لممثلي الشعوب (لا يعرف ممثلو أي من الشعوب حجم الأراضي أو عدد السكان أو القوة النسبية للشعب أو حجم مواردها الطبيعية أو مستوى تقدمها الاقتصادي. وتُختار مبادئ قانون الشعوب على أساس المصالح الأساسية للشعوب بوصفها شعوبًا حرة ومتساوية. ينظر حول ذلك: جون رولز، قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام، ترجمة: محمد خليل، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص٤٨- ٥٤.

[١] . ينظر: مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، مصدر سابق، ص١٨٥.

وينتقد رولز أيضا من ناحية التأكيد على أن هؤلاء الأفراد العقلاء الذين هم في الوضع الأصلي أي في حالة حجاب الجهل، سيختارون بالفعل المبدأين الذين ذكرهما رولز، فمن الممكن أن يفضل هؤلاء الحرية بوصفها أولوية مطلقة فوق أي اعتناءات مادية أخرى[١]، فالمفاوضات بين الأفراد قد لا تسير كما تصورها رولز، فقد لا يراعون أوضاع الأشد حاجة؛ خوفاً من أن يكونوا منهم، كما افترض رولز عندما يزال حجاب الجهل، بمعنى قد يغامر الأفراد بقبول مبادئ أخرى غير مبادئ رولز[٢]، بمعنى آخر ممكن أن تكون الحرية هي محل الاعتناء الرئيس عند الأفراد، وليست أفكار العدالة والمساواة، وبالتالي قد ينتج عن العقد الاجتماعي اتجاه مختلف عما يؤكده رولز.

كان الطابع التجريدي لبناء رولز محل انتقاد أيضا لغياب العلاقة بين هذا البناء والحقيقة الفعلية لجماعة إنسانية ما، وكذلك من ناحية العدالة التي طرحها رولز على أساس مبدأي العدالة اللذين تبناهما، فالعدالة ليس لها مبدأ وحيد أو مبادئ محددة بل هناك تعدد بالمبادئ، ويكون لكل منها قابلية للتطبيق ضمن دائرة نوعية معينة من الحياة الاجتماعية، ومقياس العدالة يختلف بحسب هذه الدائرة حيث تنتمي الثروات إلى السوق والاستحقاق والحاجة، فالسوق مثلاً ينشغل بتوزيع الثروات الاستهلاكية وليس دوره تنظيم الحياة السياسية[٣] ، بمعنى هناك مجال لكل دائرة وتحكمها مبادئ عدالة خاصة بها.

يربط رولز ضمان تحقيق العدالة المنبثقة من العقد الاجتماعي بوجود المؤسسات التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع، والتي هي بذاتها تعد تطبيقاً لمبادئ العقد الاجتماعي؛ إذ يكون الأفراد عدولاً وتكون أعمالهم صائبة بقدر استجابتهم لمتطلبات المؤسسات العادلة، ولكن قد يطرح إشكال على هذا الأمر من حيث الكيفية التي ستعمل بها هذه المؤسسات في الواقع؛ إذ من الممكن ألّا ينسجم سلوك الأفراد الفعلي مع ما يعد معقولاً ومنسجماً مع العدالة، بمعنى أن في الواقع الفعلي قد يختلف سلوك الأفراد والمؤسسات عمّا خطط له في العقد الاجتماعي[٤]، فهناك إشكالية حول قدرة المؤسسات والممارسات التي تشكل التركيبة الأساسية للمجتمع على القيام بدورها في الحياة أي الواقع الفعلي، فهناك شك حول قدرة هذه المؤسسات على إحداث تأثيرات قوية في الأفراد وفي ضمان توزيع عادل للمكاسب عليهم[٥]، وبمعنى آخر تتمثل الإشكالية بوجود فجوة بين النظرية وضمان تطبيقها على أرض الواقع؛ لأنها تعتمد بطبيعة الحال على سلوك الأفراد، وهو ما يصعب ضمان انسجامه مع أفكار العدالة المنبثقة من العقد الاجتماعي، فالسلوك العقلاني بصورة مستمرة لا يمكن تأكيده، فالإنسان ليس كائنًا عقلانيًا فقط بل هو كائن تتنازعه جوانب عاطفية وشعورية مختلفة.

---

[١] . ينظر: موسوعة كيمبرج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين، مصدر سابق، ص١٨٩.

[٢] . ينظر: بورنان مصطفى، التأسيس الفلسفي للفكر السياسي الليبرالي المعاصر جون رولز أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٦، ص٧٩.

[٣] . ينظر: جان فرانسوا دوريتي، مصدر سابق، ص٢١٢.

[٤] . ينظر: امارتيا سن، مصدر سابق، ص ١٢٠-١٢٣.

[٥] . ينظر: ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٢،ص٢٦١.

وتعرض رولز للانتقاد أيضاً من داخل التيار الليبرالي وبالتحديد من الليبرالية الجديدة التي ترفض خضوع الحريات الفردية وفي مقدمتها الحريات الاقتصادية لأي تدخلات من أي سلطة في المجتمع، فالدولة لابد أن تكون دولة الحد الأدنى من التدخل، إذ تقدس حرية التملك وفق المفهوم الرأسمالي دون تدخل من الدولة إلا لحماية الحريات الفردية وتأمينها[١]، في حين لا يؤمن رولز بأن وظيفة الحكومة تنحصر في حفظ النظام الاجتماعي بل تتعدى إلى تحقيق العدالة التوزيعية على نحو يراعي مصلحة الفئات الأشد فقراً في المجتمع[٢]، بمعنى يعد رولز حسب هؤلاء النقاد خارجاً على الفكر الليبرالي التقليدي الذي يقلص من دور الدولة قدر المستطاع، ولكن هذا ليس أمرًا جديدًا في الليبرالية، فهناك طرح جون ماينرد كينز الذي دعا إلى دور أكبر للدولة في الجانب الاقتصادي، وبذلك يقترب رولز من كينز في هذا الإطار.

والنقد السابق مرتبط بفكرة المساواة التي يدعمها رولز والتي قد تعد سببًا للظلم، فالمساواة ليست دائما عادلة، وقد تخلق نوعاً من الخمول عند الأفراد وضعف الحافز الدافع للإبداع والتنافس بينهم.

ولكن رؤية رولز للمساواة ليست حسابية وليست عمياء، بل تراعي الاختلافات بين الأفراد على أن تكون هذه الاختلافات مقبولة اجتماعياً، وبشرط أن تحقق مصلحة الأكثر تضررا في الواقع، بمعنى أنها تدعم توزيع المنافع في المجتمع بصورة غير متساوية، ولكن بشرط أن يجعل الأفراد الذين كانوا يحصلون على أقل المنافع في التوزيع السابق في وضع أفضل حسب التوزيع الجديد وفق رؤية رولز، فالمساواة هنا تسمح بوجود اختلافات مقبولة اجتماعياً، فتكون العدالة الاجتماعية أقرب لفكرة الإنصاف[٣].

على الرغم من كل الانتقادات إلا إن العقد الاجتماعي عند رولز كان محاولة لإصلاح التيار الليبرالي من الداخل، وتقديم طرح فكري يحافظ على أساس الفكر الليبرالي، وهو الحرية عبر تأكيدها عن طريق جعلها واقعًا ملموسًا للجميع وهذا يتطلب الاعتناء بفكرة العدالة الاجتماعية.

الخاتمة: Conclusion

بعد البحث في فكرة العقد الاجتماعي عند جون رولز توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، نعرضها على النحو الآتي:

١. يمثل جون رولز اتجاهاً مهماً داخل الفكر الليبرالي المعاصر وبالتحديد الليبرالية الاجتماعية التي تحاول أن تخفف من عدم اكتراث الفكر الليبرالي الكلاسيكي والجديد بموضوعات العدالة والمساواة.
٢. إن العقد الاجتماعي عند رولز هو وسيلة لخلق نظام يكفل نوعاً من العدالة الاجتماعية بحيث يتحقق حد أدنى لكل أفراد المجتمع من التمتع بالحقوق

---

[١] . محمد فتحي القرش، مصدر سابق، ص٨٥.
[٢] . انطوني دي كرسبني، كينيث مينوج، مصدر سابق، ص ١٤٩.
[٣] . ينظر: إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، ط١، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، ٢٠١٤،ص ص ١٠٢- ١٠٣.

والحريات، ويمثل أساسًا عادلًا لنقطة انطلاق منصفة لجميع الأفراد في المجتمع، أي تحقيق تكافؤ الفرص للجميع.

٣. إن فكرة رولز عن العقد الاجتماعي تستند بصورة كبيرة إلى نظرية حجاب الجهل التي تعد مدخلاً مهماً لإيجاد أساس لفكرة العدالة بعيداً عن الأهواء والمصالح الفئوية.

٤. يمكن أن يتم استخدام ما طرحه رولز في عقده الاجتماعي، وتحديداً حجاب الجهل لتسويغ كثير من الحقوق والحريات كالحقوق والحريات الفكرية والدينية، فعلى سبيل المثال يمكن تطبيق فكرة حجاب الجهل نفسها على موضوع حرية العقيدة؛ إذ حيث لا يعرف أي فرد على أي دين سيولد أو أي مذهب، فيكون من المنطقي أن يتم الاتفاق على كفالة حرية العقيدة.

٥. حاول رولز بتشديده على العدالة الاجتماعية بوصفها إنصافًا وتركيزه على دور البنية الأساسية التي تشمل في جانب منها مؤسسات الدولة في تحقيق هذه العدالة، أن يخرج من إشكالية الحقوق الشكلية أو الصورية التي لازمت الفكر الليبرالي منذ ظهوره، فالحقوق والحريات يجب أن لا تكون مجرد نصوص دستورية فاقدة للفاعلية على أرض الواقع بسبب التمايز المادي بين الأفراد والفجوة الكبيرة بين طبقات المجتمع الواحد.

المصادر: Bibliography

أولا. الكتب:

١. ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، ط١، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، ٢٠١٤.

٢. اسماعيل نامق حسين، العدالة بين الفلسفة والقانون، ط١، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤.

٣. امارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٤. اندرو هيود، مدخل إلى الايدولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

٥. انطوني دي كرسبني؛ كينيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة: د. نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩٦.

٦. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة: عبد العزيز لبيب، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١.

٧. جان فرانسوا دوريتي، فلسفات عصرنا، ترجمة: ابراهيم صحرواي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

٨. جون رولز، العدالة كانصاف، اعادة صياغة، ترجمة: د. حيدر حاج حسين، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩.

٩. جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة: د. ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١.

١٠. جون رولز، قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام، ترجمة: محمد خليل، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.
١١. جيسون برينن، مقدمة في الفلسفة السياسية، ترجمة: علي الحارس، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠١٩.
١٢. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.
١٣. ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠١٢.
١٤. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، المكتبة العالمية، بيروت، ب. ت.
١٥. علي عبود المحمداوي، الفسلفة السياسية، ط١، دار الروافد الثقافية، بيروت،٢٠١٥.
١٦. فرانك أ. ميتشلمان، رولز عن النزعة الدستورية والقانون الدستوري، في : صموئيل فريمان، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة، جون رولز انموذجاً، ترجمة، فاضل جتكر، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.
١٧. كريستيان دولاكامباني، الفلسفة السياسية اليوم، ترجمة: نبيل سعد، ط١، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعيةالقاهرة، ٢٠٠٣.
١٨. ماجدة شلبي، المالية العامة قضايا ورؤى معاصرة في ظل التحول في دور الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.
١٩. مايكل ج. ساندل، العدالة وما الجديد الذي يعمل به؟ ترجمة: مروان رشيد، ط١، جداول للنشر والترجمة، بيروت، ٢٠١٥.
٢٠. مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد هناد، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩.
٢١. محمد عبد الله الملاح، تطور الأنظمة السياسية عبر العصور، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٢٢. محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، بحث في نموذج رولز، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.
٢٣. محمد كامل عبيد، نظرية الدولة، ط ٤، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠١١، ص٤١٧.
٢٤. محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز نحو تعاقد اجتماعي مغاير، ط١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ٢٠١٤.
٢٥. مراد دياني، حرية- مساواة- اندماج اجتماعي، نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات.
٢٦. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط٢، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣.
٢٧. منذر الشاوي، الانسان والعدالة، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦.
٢٨. موسوعة كيمبرج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين، المجلد الثاني، تحرير: تيرنس بول، ريتشارد بيللامي، ترجمة: مي مقلد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٩. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط٧، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

ثانياً.الرسائل والأطاريح الجامعية:

٣٠. بسام حازم عبد المجيد الشيخ، من الدولة الشخصية إلى دولة المؤسسات، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٧.

٣١. بورنان مصطفى، التأسيس الفلسفي للفكر السياسي الليبرالي المعاصر جون رولز أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٦.

٣٢. رباني الحاج، العدالة والقيم الانسانية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ٢٠١٢.

٣٣. علي أحمد الخطيب، علاقة الفرد بالسلطة في ليبرالية جون رولز، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة تشرين، ٢٠١٨.

٣٤. مطالسي حمي نور الدين، فلسفة العقد الاجتماعي الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ٢٠٠٩.

٣٥. هالة صدقي ناصر الساعدي، الليبرالية والآخر في فكر جون رولز، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الكوفة، ٢٠١١.

ثالثاً.البحوث:

٣٦. منير الكشو، نظرية جون رولز في العدالة التوزيعية ونقادها، مجلة تبين، العدد ٢١، الدوحة،٢٠٢١.

٣٧. محمد فتحي القرش، موقف جون رولز من الفردية: دراسة تحليلية، مجلة انساق، المجلد ٤، العددان ١، ٢، جامعة قطر، ٢٠٢٠.